

موضع الملتقى الدولي والحكاياته

لا يختلف إثنان في التأثير البالني الجاتحة كوفيد 19 على سير المشاريع التنموية وذكراً للمتعاملين الاقتصاديين الذين تزدهرهم بدول، في الشخصيات الاعتبارية العامة عقود صفقات صناعية، حيث تشهد هذه الأخيرة في الوقت الراهن اختلالات كبيرة في أقطاب الأرض الأربعة، وذلك بفعل العكسات الجاححة، وهذا التدابير الوقائية التي اتخذتها حكومات الدول في سبيل الوقاية منها والحد من انتشارها.

في ظل هذا الوضع، وبالنظر إلى الأهمية القصوى للصفقات الصناعية باعتبارها أداة تنفيذ السياسات الصناعية في مجال التنمية الوطنية والمحالية، فقد سارعت القابضة العمظى من الدول نحو تكيف تصرعيتها الداخلية المتنافقة بالصفقات الصناعية، وهو ما يتجلى من خلال التدابير القانونية ذات الطابع الاستثنائي التي اتخذتها الحكومات العربية (المغرب، تونس، العراق، مصر، ..) والغربية (فرنسا على وجه الخصوص) في هذا الإطار، وقد اتّهوج المنظم الجزائري مسلك ذاته، حيث لم تتأخر الحكومة عن اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية للتخلّف من تطورات الوضعية الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19، وهذا الآثار المتربّعة من تدابير الوقاية منها ومكافحتها على الأداء الوطني للإنجاز، لاسيما في ظل تراجع نشاطها جراء التأثير في تموينها بالمعدات والممواد الأولية وعدم توفر اليد العاملة بسبب التطبيق المؤقت لوسائل النقل.

وحرصاً من الدولة الجزائرية على عدم تضرر المتعاملين الاقتصاديين فقد قررت الحكومة تفعيل تطبيق المادة 147 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المقترن بتنظيم الصفقات الصناعية وتقويضات المرفق العام، وصدر في هذا السياق المرسوم التنفيذي رقم 69-20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتطرق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، قبل إقرار إطار تنظيمي خاص يسمح بتكييف قواعد منح الصفقات الصناعية المتعلقة بالصلبات البرمجة مع الوضعية الاستثنائية التي فرضتها الجائحة والتعامل معها بصفة ملسة وسريعة وشفافة تجدر في المرسوم الرئاسي رقم 2020-237 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتضمن تحديد التدابير الخاصة الممكنة لإجراءات إبرام الصفقات الصناعية في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحتها.

في هذا الصدد جاء هذا الملتقى ليبحث طبيعة الآليات القانونية المتخذة لمعالجة انكسارات جائحة كوفيد 19 على الصفقات الصناعية في القانون الجزائري والمقارن من الآثار المالية السلبية للجائحة على المتعاملين الاقتصاديين من جهة وضمان استمرار تنفيذ المشاريع التنموية من جهة أخرى، وذلك في ضوء أحكام القانون الجزائري والمقارن؟ .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



فرقة البحث : PRFU

- الجماعات التعليمية في ضوء تطور المنقولة القانونية.
بالتعاون مع مدير حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل

تنظيم :

الملتقى الدولي بتقنية التحضر المولى عن بعد:

معالجة انكسارات جائحة كوفيد 19 على الصفقات الصناعية في
القانون الجزائري والمقارن
- التحديات الراهنة والخيارات المتاحة -

2021/06/26

